العرب
السبت 2021/08/14
السنة 44 العدد 12148

أخبار وكالات الأنباء العربية رسمية أو مملة.. من سيتابعها

الوكالة الأردنية مثال كلاسيكي على الترويج لأنشطة الحكومة وتجاهل المواطن

يفرض العصر الرقمي على القائمين على وكالات الأنباء العربية أن يعيدوا التفكير في ما تقدمه من محتوى، فالترويج لأنشطة الحكومة وفعالياتها وتحركات رؤساء الدول، لا يغري الجمهور بمتابعتها ويجعلها خارج نطاق التأثير على الرأي العام في الأزمات.

نموذج تقليدي لم يتغير منذ عقود

عمان - قال وزير الإعلام الأردني صخر دودين إن وكالة الأنباء الأردنية "بترا" التي يمتد عمرها لأكثر من نصف قرن تعد مصدرا موثوقا للمعلومة الصادقة، لافتا إلى خصوصية الوكالة في نقل الرسائل والأخبار المتعلقة بالدولة إلى العالم، في نظرة متفائلة لا تعكس الصورة الحقيقية لوكالات الأنباء العربية بما فيها "بترا".

وأشار دودين، الناطق الرسمي باسم الحكومة، خلال زيارته إلى الوكالة إلى أن الحكومة تحرص على بث أخبارها ونشاطاتها من خلال الوكالة الرسمية، لكن هذه النقطة بالذات هي محل جدل وانتقاد في الأوساط الإعلامية، إذ يؤخذ على وكالات الأنباء العربية اقتصارها على أخبار نشاط الأنظمة والحكومات والبيانات الرسمية بطريقة شديدة الرسمية، تغلب فيها الإشادة بالإنجازات الحكومية على الأخبار الموضوعية التي تهم الرأي العام.

> التمويل الحكومي لوكالات الأنباء يدفع القائمين عليها إلى التهاون في تطوير العمل في اتجاه المزيد من المصداقية والموضوعية

ويقول متابعون إن دور هذه الوكالات محصور برؤية ضيقة، تعتمد على الترويج ونقل صورة إيجابية عن الجوانب الرسمية، بينما تبدو شبه غائبة في الأحداث المهمة التي تحتاج الخروج عن الدور الرسمي والبيانات الحكومية إلى الانتقاد والمحاسبة على التقصير.

وتعتمد وسائل الإعلام المحلية على وكالات الأنباء الحكومية في نقل وجهة النظر الرسمية، خصوصا في الأوقات الحرجة والأزمات.

وفي حين يفترض أن تكون الوكالات الرسمية مرجعا لوسائل الإعلام الدولية والوكالات الأجنبية التي تبحث عن إجابات أو توضيحات للأحداث المهمة، فإنها لا تقدم أكثر من تصريحات المسؤولين وبيانات مقتضبة لا تتضمن حقائق ورودا لما يبحث عنه الرأي العام.

وأكد دودين خلال اللقاء الذي حضره عدد من صحافيي وإداريي الوكالة، أن الحكومة تعكف على إعداد صندوق المحتوى الإعلامي خلال الفترة المقبلة، الذي سيُنشأ بالشراكة ما بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، والذي يهدف إلى إيجاد موارد مالية مستدامة تدعم الارتقاء بنوعية المحتوى الإعلامي لوسائل الإعلام، ولاسيما الصحف الورقية عبر التدريب والتطوير.

وجرى الحديث عن دعم وكالة الأنباء ببعض الأجهزة والمعدات الحديثة، والسماح بتعيين موظفين جدد للوكالة على جدول التشكيلات للعام الماضي، وذلك لسد العجز الحاصل نتيجة تقاعد بعض الموظفين خلال الفترة الماضية.

ورغم هذه الوعود، إلا أن تطوير عمل الوكالة يتطلب جهودا أكبر بكثير، لتحسين أدائها في سوق المنافسة الإعلامية العالمية الذي أصبح قويا جدا، وجعلها تتساوى مع المعايير الدولية في عمل وكالات الأنباء.

ويؤكد خبراء إعلام أن آلية العمل في غالبية وكالات الأنباء العربية متشابهة، وتحتاج إلى إحداث النقلات على مستوى المضمون والشكل والتقنية، وتغيير أساليب العمل وتحديث أدوات ووسائل العمل حتى تنسجم مع سوق الإعلام، الذي أصبح واسعا جدا وضاغطا ومؤثرا بشكل كبير على الرأي العام العربي.

وما زالت وكالات الأنباء العربية تحتكم إلى مجموعة من القوانين الحاكمة والضاغطة للحريات في المنطقة العربية، ومن الصعب القول إنها حرة، أو مهنية وموضوعية، لأن محتواها ضئيل أساسا ومملّ ولا يقدم الكثير من المعلومات حتى يمكن تقييمه، وحتى إن بعضها تفتقد إلى دعم مواضيعها بصور مناسبة، فتكتفي بسرد الخبر أو التصريح دون إرفاقه بصورة جيدة تقنيا.

وتزداد الهوة اتساعا بين الوكالات العربية والأجنبية عند الحديث عن تنويع المنتج الإخباري والمعلوماتي، مع تحول الوكالات الكبرى إلى الملتيميديا والإنتاج الإذاعي والتلفزيوني والاعتماد على مسألة الصور والتسويق، وتقديم الخدمات المتنوعة الاقتصادية والرياضية والسياحية وغيرها من الخدمات الإخبارية.

ويرى البعض أن التبعية الحكومية لوكالات الأنباء، تدفع القائمين عليها إلى التهاون في مسألة تطوير الخطاب الإعلامي في اتجاه المزيد من المصداقية والموضوعية، باعتبار أن التمويل ضامن لاستمراريتها دون بذل جهود لتنويع الخدمات الإخبارية، والأخذ بعين الاعتبار عامل المنافسة مع وسائل الإعلام المستحدثة وظهور تقاليد جديدة في مجال الإخبار السريع وتلقي المعلومة.

وتتحدث بعض وكالات الأنباء العربية عن خطط عمل لمواكبة التقنيات والتكنولوجيا الحديثة، من خلال إدخال الهواتف الذكية الحديثة مجال العمل، واستخدامها لنشر الأخبار، وكسر حاجز الأخبار الرسمية، وتطوير أدائها وبرامجها وتقنياتها، حتى تصل المعلومة إلى المواطن بالسرعة المطلوبة، لكن المشكلة الأساسية التي لم تنجح في تجاوزها أو وضع الخطط لحلها، هي توسيع مجال اهتماماتها وأخبارها لتشمل تقديم محتوى يهم المواطن، ويقنعه بالطرح الموضوعي والتغطية المكثفة للقضايا العاجلة من مكان الحدث وليس من المكاتب الرسمية فقط.

واليوم يفرض العصر الرقمي على القائمين على وكالات الأنباء العربية أن يعيدوا ترتيب خارطتها الإعلامية، بالنظر إلى حقيقة أنها تتراجع أمام جمهورها ولا تقدم شيئا لجمهور الدول الأخرى، فوكالات الأنباء العربية لا تريد تغيير النهج القائم على نشر أخبار رؤساء البلدان وتحركاتهم، وتتغافل عن نشر تقارير وتحليلات تمس الواقع اليومي للناس.

ويرفض مديرو هذه الوكالات الاعتراف بأن المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي قد سلبت منها المبادرة، والجمهور يلجأ إلى هذه المواقع ولا يثق بأخبار وكالة أنباء بلاده، لذلك فالسؤال الأهم الذي يجب أن يطرحوه هو كيف تستقطب هذه الوكالات الجمهور وتكون موضع ثقته؟ بدلا من ترديد الشعارات والتغني بمقولة "أهمية وكالات الأنباء الرصينة التي أثبتت طوال عقود أنها مصدر مهم لنشر الحقائق دون تزوير أو زيادة أو نقصان، بما يجعل مستقبلها مضمونا كونها المصدر الموثوق للمعلومات".

جهة متنفذة وراء الاستيلاء على مؤسسة إعلامية في البصرة

بغداد - اتهمت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق، جهات سياسية متنفذة بالاستيلاء على مؤسسة إعلامية في البصرة، وارتكاب انتهاكات بحق الصحافيين والعاملين فيها.

وقالت الجمعية في بيان، إنها تابعت على مدى الأيام الماضية أزمة إدارية واقتحامات وانتهاكات تعرض لها عدد من العاملين في مؤسسة المربد.

وكشفت الجمعية أنّ عددا من العاملين في مؤسسة المربد الإعلامية تعرضوا إلى فصل تعسفي، نتيجة استيلاء غير قانوني على إداراتها لأغراض تحمل في طياتها بصمات بعض الجهات السياسية النافذة في البصرة.

وسائل الإعلام المستقلة تحت الضغط في العراق

وأبلغ عدد من العاملين في المؤسسة، الجمعية عن تعرضهم إلى الطرد والمنع من دخول المبنى أو الضغط المؤدي إلى الامتناع عن العمل مع الإدارة الجديدة، بعد أن فرض وسطاء التمويل الأوروبي إدارة مقربة لجهة سياسية في البصرة، بدافع إنهاء المنهج المستقل الذي عملت عليه المربد طيلة السنوات الماضية، بعيدًا عن الأدلجة السياسية والتمويل الحزبي.

وقال أحد العاملين، "مدير المؤسسة كان يرافق والدته المصابة بفايروس كورونا، وهي الفترة التي استغلت فيها الإدارة الجديدة الوضع لفرض سلطانها على الكادر والسياسة التحريرية، وفصل أكثر من عشرة من العاملين، وتعيين آخرين، دون أن يمتلك صندوق التنمية الإعلامية أي صلاحية في فرض إدارات على المؤسسات الإعلامية الممولة دوليًا.

وكشف العامل في مؤسسة "المربد"، وفق البيان، أنّ المدير بعد انتهاء فترة حجره الصحي توجه إلى المربد برفقة عدد من أفراد الكادر المفصول، بعد أن سجل شكوى في مركز الشرطة، الأمر الذي دعا المدير الجديد إلى الاتصال بمسؤولين لإرسال فوج من قيادة عمليات البصرة إلى مقر المؤسسة للضغط على مدير المؤسسة الشرعي وإجباره على مغادرتها بالقوة.

وأوضح، أنّ الإجراءات القانونية ما تزال سارية، والشكوى مقامة ضد الإدارة التي استحوذت على المربد بمساعدة قيادة عمليات البصرة التابعة للمحافظة.

وأكّدت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق، أنّ "ما جرى من اقتحام أمني لقيادة عمليات البصرة دون أي شكوى أو مذكرة قضائية يعد تدخلاً مستغربًا في خلاف وصفه بعض العاملين في المربد بالإداري والداخلي للمؤسسة".

وأعربت الجمعية، عن قلقها من وقوف جهات سياسية نافذة في البصرة للاستحواذ على مؤسسة المربد، ومنع تكرار تجربتها التي تعد الأنجح في مجال الصحافة المستقلة التي يفتقر إليها العراق.

كما أبدت الجمعية، استغرابها من تدخل مسؤول مشاريع العراق في صندوق التنمية الإعلامية في شأن مؤسسات محلية، وفرض إجراءات إدارية على هيئة غير تابعة لها إداريا وقانونيًا، داعية المنظمات الإعلامية الدولية إلى "تسليط الضوء على هذا الصندوق والعاملين فيه، لمنع تكرار ما حدث مع المربد، وتخريب آخر ما تبقى من وسائل إعلام مستقلة".

الإيمان بجوهر المهنة وحده يصمد في تعريف الصحافي

كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن

من السهولة بمكان أن نرسم صورة نمطية عن المراسل الذي يقف بين الحشود وينقل رسالة تلفزيونية على الهواء مباشرة عما يحدث على الأرض، ونقول هذا هو الصحافي.

بالإمكان أيضا أن نقول إن الصحافي ذلك الذي يجلس خلف المكتب يتابع باهتمام أخبار وكالات الأنباء والمراسلين ويعمل اتصالات مستمرة للحصول على معلومات مفيدة، ليوزع في نهاية اليوم حصيلة ما حدث على صفحات جريدة تصدر صباح الغد.

أيضا يمكن إطلاق تسمية صحافي على ذاك الذي يكتب مقاله اليومي أو الأسبوعي من منزله ويهتم نخبة من القراء بمتابعته والتعليق عليه.

في العصر الرقمي، صار من يجلس أمام كاميرا الهاتف ليصنع قصته في حديث مصور، صحافيا.

يمكن أن نضيف من يدوّن على حسابه في فيسبوك قصصا إخبارية وتحليلات من دون تحديد مصدرها أو طريقة التحقق من صحتها، إلى الصحافيين.

كل هذه المجموعة غير تلك الصورة المعتادة عن المراسلين الذين تمنحهم الحكومات أوراق اعتماد لنقل أخبارها إلى العالم.

بطبيعة الحال، صارت لدينا قائمة طويلة ممن يمكن أن نطلق عليهم "صحافيين" لكن ليس من الواضح أي من أولئك المنضوين تحت قائمة المهنة يجب أن نأخذهم على محمل الجد.

إذا كان مقياس عدد المتابعين على مواقع التواصل معيارا رقميا مثيرا ومحرضا على القبول والمتابعة، فإنه أيضا يثير سلطة مشكوكا فيها وفق حدود المسؤولية والحساسية الصحافية، غير الخط الفاصل وغير الواضح بين الصحافي والمواطن الصحافي على وسائل التواصل.

وهناك مرحلة في غاية الخطورة تتمثل باعتماد وسائل إعلام على تصريحات من نشطاء يعلقون على الأخبار أو لديهم معلومات من "القيل والقال" يشاركون الآخرين فيها على منصاتهم الخاصة، باعتبارها مصدرا إخباريا يستحق إيصاله إلى الجمهور، مع أن هؤلاء النشطاء يفتحون أيضا طريقا سهلا لانتشار الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة خصوصا في المجتمعات التي أخذ الناس فيها على عاتقهم ملء فجوات تقصير وسائل الإعلام الحكومية في التغطية.

لا يمكن اعتبار التدوينات على وسائل التواصل والفيديوهات على يوتيوب وإن حصلت على مئات الآلاف من المتابعين، صحافة مرموقة. في المقابل يرى النشطاء الذين يجمعون الملايين من المتابعين أن ذلك هو الوضع الطبيعي لعصر الصحافة الرقمي، وعلى الصحافيين المحترفين أن يتوقفوا عن رؤية أنفسهم بمنظار صحافة الأمس.

فهل وصلنا بعد ذلك إلى تعريف نتفق عليه للصحافي؟

أرى أن علينا أن نعيد تعريف الصحافي ليس كما كان معروفا ومتعلقا بالأخبار بوصفها معلومات يريد البعض إخفاءها، بل من الأهمية أن يرتبط تعريف الصحافي بصناعة الأفكار. ففي عالم فوضوي تتدفق فيه المعلومات أكثر من حاجة البشر وفوق طاقتهم الاستيعابية، يحضر الصحافي المعبر عن جوهر المهنة على أنه صوت العقل التحليلي المتوازن في هذا العالم الرقمي. هذا يعني أن الجهد الذهني المبذول في صناعة القصص الصحافية المعاصرة يتطلب من يفكر بطريقة استثنائية وليس مجرد وسيط لنقل الأخبار.

على الصحافي اليوم التعامل مع الأحداث كرموز لفك نبوءاتها بشكل صحيح لكي يساعد القراء على فهم ما يجري وقراءة المستقبل.

إحساس الصحافي الإخباري جوهري في المهنة، ومختلف كليا عن إحساس المواطن الصحافي الذي يصعب عليه الوصول إلى ذلك الجوهر "هو إحساس بالعمق الحقيقي للمهنة ولا علاقة له ببيولوجية الإنسان" لأن الصحافي الحقيقي من يمتلك طريقة مقنعة للتحدث من خلال القصص السياسية المرنة وعناصر الترفيه المتقاطعة للثقافة والاقتصاد والتغيرات التي تعيشها المجتمعات، من دون أن يعبر الحدود المتعارف عليها في حرية التعبير، كما يسيء فهم المواطن الصحافي تلك الحدود.

وبالطبع يمكن لنا استحضار الصورة النموذجية للصحافي المسؤول، العنيد والموضوعي في آن واحد عندما يبحث عن الحقيقة.

لكن ليس من المستغرب وجود من ينضوي تحت هذه المهنة ممن يدافعون عن أنانية شخصية في ما يتعلق بتوجيه الأخبار لمصالح سياسية وتجارية ضيقة تحت ذريعة جعلها قابلة لاستهلاك القراء!

مع ذلك تحضر تعبيرات موازية عندما ينظر السياسيون على الأغلب إلى الصحافيين بوصفهم "كائنات ضارة" أو "المحاربون المثيرون للقلق" أو ما أشاعه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب عن الصحافي "عدو الشعب" والصحافة مجرد نشرات للأخبار الزائفة!

> في عالم فوضوي تتدفق فيه الأخبار أكثر من حاجة البشر وفوق طاقتهم الاستيعابية، يحضر الصحافي المعبر عن جوهر المهنة على أنه صوت العقل التحليلي المتوازن في هذا العالم الرقمي

لسوء الحظ لا نمتلك إحصاءات علمية معتمدة عن ثقة الجمهور العربي بالصحافة لاعتمادها في الدفاع عن أفكارنا المقترحة في ما يتعلق بمهمة الصحافي العربي في العصر الرقمي. وغالبا ما استعنت في كل ما كتبته من قبل بإحصاءات وبيانات من الصحافة الأميركية والبريطانية، وأقدّر في ذلك النقد من قبل قراء على ما كتبت واتهامهم لي بالتركيز على المثال الصحافي الغربي أكثر من العربي، لكنهم مثلي لا يتسنى لهم العثور على إحصاءات مقبولة من الدول العربية للاعتماد عليها.

لطالما تتبع معهد غالوب الأميركي المهتم باستطلاعات الرأي العام، منسوب ثقة الأميركي بالصحافة والصحافيين. لكننا لا نجد معادلا مقبولا له في عالمنا العربي يمكن الاعتماد عليه.

لذلك أعود من أجل الدفاع عن فكرة هذا المقال إلى آخر إحصاءات قدمها المعهد عن تراجع أرقام ثقة الأميركيين بالصحافة على مدار العقود الماضية. ففي عام 2020 كان حوالي 40 في المئة فقط على مستوى العالم لديهم "قدر كبير" أو "قدر معقول" من الثقة في وسائل الإعلام. إلا أن تقرير العام الحالي يؤشر على تراجع منسوب تلك الثقة بوسائل الإعلام التقليدية بمقدار ثماني نقاط.

ذلك يؤثر بالضرورة على تعريف الصحافي بوصفه صانع أفكار وليس مجرد ناقل أخبار في عصر إخباري متدفق لا سبق صحافي فيه.

طالما اقترحت من قبل تعريفات للصحافي في عصر البصائر الآلية المتغيرة، لأن التعريف التقليدي غير قادر على الصمود مع التغيرات الوجودية التي يشهدها نموذج أعمال الصحافة بالأساس. ما يصمد فقط، سواء تغيرت أعمال الصحافة التقليدية أم تراجعت، الإيمان بجوهر المهنة في تعريف الصحافي.